العرب
الأحد 2021/09/05
السنة 44 العدد 12170

الجزائر تعدّ ترتيبات مع رموز الفساد لاسترجاع الأموال المنهوبة

صفقة المال مقابل الحرية تعمق الفجوة بين السلطة والشارع

التصريحات التصعيدية التي تبناها الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون تجاه الفساد يبدو أنها لا تعدو أن تكون سوى حبر على ورق، وأن الحكومة تعدّ مشروعا يهدف إلى المصالحة مع متهمين بالفساد من أجل إعادة أموالهم مقابل ترتيبات وصيغ للعفو تحت شعار "الحرية مقابل المال".

صابر بليدي

الجزائر - تتجه الحكومة الجزائرية إلى ترتيب صفقة تستهدف استرجاع الأموال المنهوبة على قاعدة "المال مقابل الحرية" يتم خلالها استعادة الأموال المذكورة مقابل حصول أصحابها على الحرية أو تخفيف التدابير القضائية المتخذة ضدهم، ليكون بذلك أول انحناء للسلطة أمام سطوة رموز المال الفاسدين بسبب الحاجة الماسة إليها في ظل الأوضاع المأزومة في البلاد، وصعوبة تحصيلها وفق التدابير العادية، رغم أن ذلك كان من ضمن التعهدات التي قطعها الرئيس عبدالمجيد تبون على نفسه خلال حملته الانتخابية.

وذكرت تقارير محلية بأن برنامج الحكومة الذي سيعرض على البرلمان في دورته الأولى، سيضع الترتيبات اللازمة من أجل إيجاد آليات ودية مرنة تسمح للحكومة باسترجاع الأموال المنهوبة مقابل حصول أصحابها على الحرية أو الإجراءات المخففة، مما يسمح للسلطة بربح الكثير من الوقت في العملية المعقدة قانونيا ودبلوماسيا.

عبدالعزيز بلعيد يحث على تسوية ودية بين الحكومة ورجال المال الفاسدين

وباستثناء بعض الممتلكات والعقارات المملوكة لرجال مال وأعمال يتواجدون في السجن بسبب ضلوعهم في ملفات فساد التي تم تأميمها من طرف الحكومة، فإن الحكومة الجزائرية فشلت إلى حد الآن في استعادة الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج، رغم أنها كانت تمثل إحدى التعهدات التي قطعها الرئيس عبدالمجيد تبون على نفسه خلال الحملة الانتخابية.

وفيما تحدثت أرقام صادرة عن القضاء الجزائري عن حجز ما يعادل نحو 800 مليون دولار، إلا أن الرقم يبقى رمزيا مقارنة بحجم الأموال المهربة إلى الخارج، والتي قدرها الرئيس تبون نفسه بأكثر من عشرة مليارات دولار، بينما كان كتاب صدر في فرنسا العام 2015 أشار إلى تحويل 50 مليار دولار من الجزائر إلى فرنسا منذ تولي الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة سدة الحكم.

وتحدثت التقارير المذكورة عن 11 وجهة للأموال الجزائرية المنهوبة، منها عواصم أوروبية وعربية وأميركية وجنان ضريبية، لكنه منذ تنحي نظام الرئيس السابق لم تقدم أي إحصاءات رسمية حول الموضوع، ويبقى الرئيس تبون يحتفظ بتصريحه "أعلم كم حجمها وأين تتواجد"، إلا أنه رغم مرور أكثر من عام ونصف على انتخابه لم يستجد أي شيء في المسألة.

وكانت العديد من الأوساط السياسية في الجزائر كما هو الشأن بالنسبة إلى رئيس حزب جبهة المستقبل عبدالعزيز بلعيد قد أعلن صراحة عن ضرورة الذهاب إلى تسوية ودية بين الحكومة ورجال المال الفاسدين، لأن حاجة البلاد إلى المال تتخطى حاجز الإجراءات التشريعية والدبلوماسية الدولية، وأن الجدوى السياسية تتمثل في استرجاع تلك الأموال بدل تطبيق أقسى العقوبات على الفاسدين.

وهي المقاربة التي طرحت في الشهور الأولى لحملة توقيف العديد من رجال المال والأعمال المقربين من نظام بوتفليقة، غير أن الأجواء السياسية لم تكن تسمح بذلك، حيث كان الحراك في ذروة فورته، كما كانت السلطة تروج لخطاب الإصلاح ومحاربة الفساد من أجل امتصاص ثورة الشارع.

وتسرب حينها عن رجل الأعمال المسجون علي حداد "استعداده للتنازل عن جميع ممتلكاته وأمواله وعقاراته مقابل الحصول على حريته"، إلا أن الطرح الذي قدمه فريق دفاعه لم يحظ بالتفاعل الإيجابي من طرف السلطة آنذاك.

ويبدو أن إكراهات الأزمة الاقتصادية وتداعيات الجائحة الصحية على الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية المحليتين تضغط على الحكومة باتجاه وضع قواعد تشريعية لتسويات ودية بينها وبين رجال المال المسجونين، لكن ذلك يضعها أمام ضريبة سياسية ثقيلة أمام الرأي العام الداخلي، فهو إلى جانب أنه يعزز الشكوك حول تصالح أجنحة النظام على حساب مطالب التغيير السياسي في البلاد، يجعل السلطة تنحني أمام سطوة المال، وتنكث عهودها السابقة للإصلاح ومحاربة الفساد والقطع مع المرحلة التي استنزفت 1200 مليار دولار بين سنتي 2000 و2019، الأمر الذي سيعمق الفجوة بينها وبين الشارع ويضعها في موقع لا يختلف عن موقع سلطة الرئيس السابق بوتفليقة.

وينتظر أن يثير المشروع المذكور جدلا صاخبا داخل أروقة البرلمان والدوائر السياسية رغم أن الهيئة التشريعية الجديدة لا تحتوي على كتلة معارضة صريحة، وكل مكوناتها هي بين داعم للسلطة أو مقرب منها، ويطرح ذلك مجددا خلفيات عودة الحكومة إلى هذا النوع من التسوية بدل فرض الوعود التي قدمها رأس السلطة.

وتعتزم الحكومة في مخطط عملها الذي صادق عليه مجلس الوزراء وسيعرض قريبا على البرلمان قصد مناقشته وإثرائه، تكييف التشريع مع أحكام الدستور التي تكرس قيم الحرية والديمقراطية والمساواة وترسيخ دولة القانون، مع إرساء حوكمة متجددة ترتكز على الفعالية والشفافية.

ويتضمن مخطط عمل الحكومة عدة محاور إصلاحية في المجالات السياسية والقضائية والإعلامية والحريات الأساسية، رغم ما يثار في هذا الشأن من اشتداد ممارسات القمع والتضييق وتكميم الأفواه خلال السنوات الأخيرة، حيث تعرف الحريات السياسية والإعلامية تراجعا لافتا، بحسب معارضين وتقارير حقوقية دولية.

وينتظر أن تقدم الحكومة حزمة من التشريعات والنصوص الجديدة الناظمة لـ"حرية الاجتماع والتظاهر وترقية الحركة الجمعوية وممارسة نشاط الأحزاب السياسية وحرية الصحافة وأمن الأشخاص والممتلكات مع الأحكام الدستورية الجديدة، ومواصلة الإصلاح الشامل للعدالة من خلال ضمان استقلاليتها وعصرنتها ورقمنتها ومساواة الجميع أمامها ومراجعة نمط تسيير الجهات القضائية".

وذكرت الوثيقة الأولية للمشروع أن "الحكومة ستعمل على مراجعة وتحيين جملة من النصوص التشريعية والتطبيقية عند الاقتضاء بهدف ترسيخ الممارسة الكاملة للحقوق والحريات، وإضفاء مرونة عميقة على الإطار القانوني بالنسبة إلى إنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية، وممارسة حقوق الاجتماع والتظاهر السلمي، مع الامتثال الصارم للتشريع والتنظيم المعمول بهما".

تسوية قد تثير غضب الشارع

التجمع الوطني للأحرار يرد على خصومه: نحن بديل سياسي للمغاربة

محمد ماموني العلوي

الرباط - بعد هجوم حزبي الأصالة والمعاصرة والعدالة والتنمية على عزيز أخنوش رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار الجمعة، اعتبر أخنوش أن الذين يهاجمونه ويهاجمون حزب التجمع الوطني للأحرار؛ قدموا في واقع الأمر خدمة للحزب؛ وساعدوه في تركيز نفسه داخل المشهد السياسي الوطني، وأظهروا بهجماتهم المستمرة أن حزب الأحرار يشتغل؛ ويعقد عليه المغاربة آمالهم.

وصرح عزيز أخنوش، أن رئيس حزب الأصالة والمعاصرة أصبح يهاب المكانة والسمعة الجيدة التي يتمتع بها الأحرار وسط المجتمع المغربي؛ وهو ما شكل حالة من القلق والارتباك والتخوف من مخرجات اقتراع الثامن من سبتمبر.

وأبرز أخنوش أن "حزبين سياسيين كانا بالأمس يكيلان الاتهامات لبعضهما البعض باستعمال يافطة 'الدين' و'السلطة' تخندقا اليوم، (يقصد الأصالة والمعاصرة والعدالة والتنمية) وبدأ في التهجم على حزب التجمع الوطني للأحرار لأنه حزب يشتغل؛ ويعقد عليه المغاربة آمالهم"، وهو ما يتضح من خلال تكرار عدد من المغاربة لكلمة "حنا عيينا بغينا البديل" على مسامع عزيز أخنوش خلال الجولات التي قام بها في مختلف مدن ومناطق المغرب.

وكان عبداللطيف وهبي قد أدان قبل أيام ما أسماه "استفحال ظاهرة المال البشع، وسعي طرف سياسي (ويقصد التجمع الوطني للأحرار) إلى إغراق الساحة الانتخابية بحجم رهيب من المال والإغراءات المختلفة"

وتشتد المنافسة في الانتخابات البرلمانية والمحلية بين كل من أحزاب العدالة والتنمية والتجمع الوطني للأحرار والاستقلال، حيث ستجرى الانتخابات معا لأول مرة في يوم واحد في الثامن من سبتمبر. وتوقع عبد اللطيف وهبي فوزه بالمراتب الأولى وأن هناك إمكانية للمشاركة في حكومة يقودها التجمع الوطني للأحرار.

وفي تعليقه أكد رشيد لزرق أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري أن صراع التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة يعكس إشكالية الاعتماد على الأعيان بدل المناضلين، موردا أن كل شيء حاضر في سوق استمالة الأعيان بعيدا عن مبادئ الديمقراطية المنصوص عليها في قانون الأحزاب، والتجربة أظهرت أن المال الانتخابي هو الأخطر على الانتخابات إلى جانب استغلال ممتلكات الدولة وتوظيفها في العملية الانتخابية،

وأعلن حزب التجمع الوطني للأحرار أنه تلقى "باستهجان شديد" التصريحات الإعلامية الصادرة عن الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة في حقه و"التي تبتغي التشويش على السير الناجح" لحملته الانتخابية، و"نجاحها الجماهيري الواسع في التواصل والتجاوب مع فئات عريضة من عموم المواطنات والمواطنين".

وأوضح الحزب أنه "إذ يتفهم حالة الارتباك والذهول التي أصابت وهبي من مكانة الحزب الراسخة لدى فئات عريضة من المواطنين وفي جميع الجهات، التي هي نتيجة طبيعية لحضوره الوازن في الميدان خلال السنوات الأخيرة دون انتظار مواعيد انتخابية لممارسة الأدوار التأطيرية والبحث عن الحلول الناجعة للمشاكل المعبر عنها، فإنه يرفض رفضا قاطعا المس بحسن سير العملية الانتخابية، والإضرار بصورة المملكة المغربية وإشعاعها الإقليمي والدولي، والتراجع عن المكتسبات الديمقراطية التي حققتها بلادنا".

من جهته ردّ عبداللطيف وهبي الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة خلال ندوة صحافية عقدها في مدينة تارودانت مساء الجمعة أن "ذلك البيان يبقى مجرد حادثة شغل، وستنتهي، وسنعود إلى العمل"، مؤكدا أن الأمر يتعلق بـ"انزلاقات الحملة الانتخابية، حيث تعلّمنا داخل الأصالة والمعاصرة أن نتجاوز، ولا نعود حتى لو عادوا".

واستطرد الأمين العام لحزب الاصالة والمعاصرة إننا "نؤمن بأن همّنا الأساسي يتمثل في الدفاع عن الديمقراطية، حيث سنقول الحقيقة دائما، سواء داخل المغرب أو خارجه"، مشيرا إلى أنه "يجب الحفاظ على الديمقراطية ضد المال والمصالح وسوء الأخلاق".

من جهة أخرى هاجم إدريس الأزمي الإدريسي رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية عزيز أخنوش معتبراً أنه لا يصلح لكي يكون رئيسا للحكومة لأنه يهيمن على الاقتصاد، (صاحب شركات للمحروقات). وأضاف الأزمي، الذي يشغل منصب عمدة مدينة فاس، أن وجود أخنوش رئيساً للحكومة من شأنه أن يحد من الاستثمار الخارجي والمحلي، لأنه لا يمكن جلب الاستثمار في ظل وجود رئيس حكومة له مصالح اقتصادية.

ورد عزيز أخنوش على إدريس الأزمي قائلا إن تصريح الأزمي اعتراف ضمني بهزيمته المرتقبة، مؤكدا بأن الاختيار ومصير رئاسة الحكومة ليس بيد إدريس الأزمي الإدريسي بل بيد المواطنين المغاربة يوم الأربعاء الثامن من سبتمبر".

رشيد لزرق

أغلب الأحزاب المؤثرة تعتمد على «الأموال الفاسدة»

وجوابا على الشائعات التي تتحدث عن هروب عزيز أخنوش من وسائل الإعلام؛ أكد زعيم الأحرار أنه "دائم الحضور في وسائل الإعلام؛ لكن الحزب منشغل هذه الأيام بالحملة الانتخابية؛ وبالتواصل مع المواطنين المغاربة عن قرب"، مشددا على أن "ما يغيض خصوم الحزب هو كونه حزبا يشتغل بجدية و بالمعقول منذ 5 سنوات".

وأكد رشيد لزرق في تصريح لـ"العرب" أن أغلب الأحزاب المؤثرة في المشهد السياسي حاليا تعتمد على "الأموال الفاسدة" لتمويل حملاتها الانتخابية ولشراء الأصوات، وهي أموال مصدرها يكون في غالب الأحيان من منتخبين لهم خروقات تدبيرية مستفيدين من التهرب الضريبي ومن الاقتصاد غير المهيكل.

واعترف الأزمي بأنه لا صوت يعلو على صوت أخنوش في مواقع التواصل الاجتماعي، في إشارة إلى اكتساح حزب التجمع الوطني للأحرار لمواقع التواصل بحملات انتخابية مدفوعة المال، محذرا من أن هذه الهيمنة من شأنها أن تهدد حرية التعبير.

لكن عزيز أخنوش خلص إلى أنه يحتفظ لنفسه بحق الرد على كل هذه الاتهامات بكافة الوسائل التي تحفظ لمناضليه كرامتهم، وللمغاربة أجمعين حقهم في ممارسة اختياراتهم في التصويت دون ضغط وتشويش على الحزب الذي سيختارونه.

اشتداد المنافسة

مناصرة للحزب الدستوري الحر الذي ترأسه عبير موسي تتظاهر مع المئات من أنصار الحزب مطالبين بإغلاق فرع الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في تونس